



اسم المقال: السياسة النقدية واثرها على النتاج الزراعي للمدة (1990 - 2017) جمهوريتي العراق ومصر أنموذجاً

اسم الكاتب: لورة باسم الساعور

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3675>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/13 16:02 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>





Journal of

TANMIYAT AL-RAFIDAIN

(TANRA)

A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 39, No. 127
Sep., 2020

© University of Mosul |
College of Administration and
Economics, Mosul, Iraq.



TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a “Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0” enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Alsaour, Laura Bassem (2020). “Monetary Policy and its Impact on Agricultural Output for the Period (1990-2017) Republic of Iraq and Egypt as a Model. *TANMIYAT AL-RAFIDAIN*, 39 (127), 24-48, <https://doi.org/10.33899/tanra.2020.126974.1015>

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

Research Paper

Monetary Policy and its Impact on Agricultural Output for the Period (1990-2017) Republic of Iraq and Egypt as a Model

Laura Bassem Alsaour¹

¹ Hamdaniya University, College of Administration and Economics.

Corresponding author: Laura Bassem Alsaour, Lora.basim@yahoo.com

DOI: 10.33899/tanra.2020.126974.1015

Article History: Received: 19/4/2020; Revised: 22/5/2020; Accepted: 2/6/2020;
Published: 1/9/2020.

Abstract

The subject of monetary policy is one of the topics that has received attention by economic policy makers through its role in achieving stability in all economic sectors, and the research aims to know the effectiveness of monetary policy in its impact on agricultural output in Iraq and Egypt for the period (1990-2017) through the use of Model (ARDL), and the research found that there are long-term balanced relationships in both Iraq and Egypt through the statistical (F) test as it reached (2.38) and (1.13), respectively, as the research results showed that the money supply has a direct relationship in agricultural output And it has a significant effect in the long and short term for both countries.

Keywords

Monetary policy, ARDL model, Inflation, Agricultural output.



ورقة بحثية

السياسة النقدية واثرها على الناتج الزراعي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٧) جمهوريتي العراق ومصر أنموذجاً

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.

المجلد (٣٩)، العدد (١٢٧)،

أيلول ٢٠٢٠

© جامعة الموصل |

كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، العراق.



تحتفظ (TANRA) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: الساعور، لورة باسم (٢٠٢٠). "السياسة النقدية واثرها على الناتج الزراعي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٧) جمهوريتي العراق ومصر أنموذجاً"

"تنمية الرافدين، ٣٩ (١٢١)، ٤٨-٢٤،

<https://doi.org/10.33899/tanra.2020.126974.1015>

P-ISSN: 1609-591X

e-ISSN: 2664-276X

tanmiyat.mosuljournals.com

لورة باسم الساعور^١

^١ جامعة الحمدانية، كلية الإدارة والاقتصاد

المؤلف المراسل: لورة باسم الساعور، Lora.basim@yahoo.com

DOI: 10.33899/tanra.2020.126974.1015

تاريخ المقالة: الاستلام: ١٩/٤/٢٠٢٠؛ التعديل والتنقيح: ٢٢/٥/٢٠٢٠؛ القبول: ٢/٦/٢٠٢٠؛ النشر: ١/٩/٢٠٢٠.

المستخلص

نال موضوع السياسة النقدية اهتماماً من قبل واضعي السياسة الاقتصادية من خلال دورها في تحقيق الاستقرار في جميع القطاعات الاقتصادية، ويهدف البحث إلى معرفة مدى فعالية السياسة النقدية في تأثيرها على الناتج الزراعي في العراق ومصر للمدة (١٩٩٠-٢٠١٧) من خلال استخدام أنموذج (ARDL)، وتوصل البحث بأن هناك علاقات توازنية طويلة الأجل في كل من العراق ومصر من خلال اختبار (F) الاحصائية حيث بلغت (2.38) و (1.13) على التوالي، كما أظهرت نتائج البحث بأن عرض النقود له علاقة طردية في الناتج الزراعي، وأنه ذو تأثير معنوي في الأجل الطويل والقصير لكلا البلدين.

الكلمات المفتاحية

السياسة النقدية ، أنموذج (ARDL) ، التضخم ، الناتج الزراعي.

مقدمة:

تتباين الأوضاع الاقتصادية من دولة إلى أخرى وبحسب النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المطبقة في الدولة، فالسياسة النقدية تختلف من حيث التطبيق بين الدول بحسب المؤشرات والأهداف المتحققة فيها، لذلك فان هدف السياسة النقدية الرئيس هو الحصول على الاستقرار النقدي وتقليل معدلات التضخم، لذلك فهي تتبع سياسات اقتصادية تعتمد على نمو هيكل اقتصاد الدولة وتطوير أدواتها التي تستخدمها في تحقيق أهدافها العامة، ونجد أن العلاقات النقدية نالت اهتماما من قبل واضعي السياسات الاقتصادية، فهي تتخذ من المتغيرات النقدية موضوعا لدراساتها من خلال علاقة النقود بنشاط الاقتصاد الكلي من جانب، ويجاد بيئة مناسبة للنشاط الاقتصادي من جانب آخر، ولغرض الوصول إلى تلك الأهداف يتطلب من السلطات النقدية بناء استراتيجية مترابطة ومتكاملة، فضلاً عن تزويدها بالأدوات اللازمة التي تمكنها من أداء دورها بشكل فعال في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبناءً على ذلك سيتم تطبيق الدراسة على العراق ومصر لكونهما دولتين زراعتين، وينصب اهتمامهما بدرجة كبيرة بالقطاع الزراعي مقارنة بالدول العربية الأخرى.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من خلال الدور الذي تؤديه السياسة النقدية في تأثيرها على الناتج الزراعي نتيجة لمؤشرات السياسة النقدية ونقل آثارها إلى النشاط الاقتصادي الزراعي في كلا البلدين (العراق - مصر) وذلك من خلال توضيح وتحديد شكل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية موضوع البحث وباستخدام أنموذج (ARDL).

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في ضعف السياسة النقدية وضعف أثر المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية التابعة لها (Ibrahim، ٢٠١٩:120). مما جعل من عرض النقد وزيادته المحدودة ذي تأثير على النمو الاقتصادي بشكل عام وعلى النمو الزراعي بشكل خاص، على الرغم من توافر عرض النقد بشكل محدود وسوف ينعكس على خفض القوة الشرائية للنقود وتدني الدخول الحقيقية للغالبية العظمى من أفراد المجتمع لذلك تكمن مشكلة البحث في قياس السياسة النقدية وعلاقتها بالناتج الزراعي.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى قياس وتحليل تأثير السياسة النقدية على الناتج الزراعي في العراق ومصر باستخدام أنموذج (ardl) لتحديد شكل العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية ومتغيرات الناتج الزراعي ومحاولة تقديرها بنماذج قياسية كلية.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن متغيرات السياسة النقدية وأثرها على الناتج الزراعي لكل من العراق ومصر في المدى القصير والطويل خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٧).

منهج البحث

استند البحث على أسلوبين هما، الأسلوب الأول: نظري مستنداً على الدراسات النظرية التي تطرق إليها موضوع البحث ، والأسلوب الثاني: قياسي مستنداً على أدوات التحليل الكمي ومعتمدين على مجموعة من الاختبارات القياسية والاحصائية وتطبيق أسلوب تحليل السلاسل الزمنية لمعرفة استقرارها وتكاملها باستخدام أنموذج تصحيح الخطأ والاعتماد أيضاً على المعلمات في احتساب المرونات في المدى القصير والطويل، مستخدمين في ذلك برنامج (Eviews.10)، إذ تم جمع البيانات لدول العينة (العراق ومصر) للمدة (١٩٩٠-٢٠١٧)، أما عن سبب اختيار هذه الدول فلكونها دولاً زراعية، فضلاً عن أن العراق يعتبر بلداً نفطياً، ومصر بلد غير نفطي.

هيكل البحث

ل للوصول إلى هدف البحث وصحة فرضيته فقد قسم البحث على ثلاثة مباحث رئيسية، حيث خصص الأول للإطار النظري للسياسة النقدية وأدواتها، أما الثاني فيتضمن نبذة مختصرة الملامح الرئيسية لتطور المتغيرات النقدية والزراعية في كل من (العراق - مصر) أما الثالث فقد تضمن التحليل الكمي لفعالية السياسة النقدية وأثرها في الناتج الزراعي وكيفية بناء وتوصيف الأنموذج ، وأخيراً الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول

الإطار النظري للسياسة النقدية وأدواتها

أولاً:- مفهوم السياسة النقدية

تتعدد مفاهيم السياسة النقدية شأنها كبقية المفاهيم الأخرى، فمفهوم السياسة النقدية يعد مصطلحاً حديثاً ويتميز بالحدثة، وتستخدم في حل العديد من المشكلات التي تبيننت نتيجة الدورات الاقتصادية المتكررة، وأصبحت دراستها جزءاً مهماً من السياسة الاقتصادية العامة للدولة (Yahya,2001:129). وتعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة الاجراءات والترتيبات التي اعتمدها الدولة في إدارة النقد والائتمان من جانب وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد من جانب آخر (Agamia,2009:362-363). وتعرف بأنها السياسة التي تؤثر في المعروض النقدي وحجم الائتمان ايضاً من خلال تغيير الاحتياطيات المصرفية في الاقتصاد (David, ٢٠٠٦:٣١٢). فالسياسة النقدية هي تلك السياسة التي تعتمدها السلطات النقدية في تحقيق النمو الذاتي من اجل زيادة الناتج القومي قدر المستطاع ليضمن للدولة تحقيق حالة الاستقرار النسبي لكل من الاسعار المحلية وسعر الفائدة وسعر صرف العملة من خلال توفير السيولة المناسبة للاقتصاد بشكل عام (Mustafa and Hassan, ٢٠٠٠:٣٩).

عرض النقد يتكون من مفهومين، الضيق والواسع، المقصود بالمفهوم الضيق هو كل الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي لمراقبة جميع التغيرات في عرض النقود التي قد تؤثر على النشاط الاقتصادي وعلى سعر الفائدة من السوق النقدي، وإن عرض النقد بالمفهوم الضيق يتكون من العملة المحلية في التداول (LCC) فضلاً عن الودائع تحت الطلب بالعملة المحلية (LDD)، كما ينبغي أن يتضمن هذا المفهوم احتساب العملة الأجنبية في التداول (FCC) والا سيعتبر قاصراً عن تحديد مفهوم عرض النقد الضيق، أما المفهوم الواسع فهو كافة الوسائل التي تم الاعتماد عليها من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة، من أجل التأثير على النقد ومقدار الائتمان (Abdul Razzaq and al Tayyib, 2014: 338-339).

ثانياً: - أهداف السياسة النقدية:

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف حدة التقلبات الاقتصادية عن طريق الوصول إلى مستويات الانفاق الكلي المطلوبة لغرض تحقيق أقصى قدر من التشغيل وبأقل التكاليف الممكنة، وتسعى أيضاً إلى تحقيق مستويات مقبولة من الاستقرار النقدي من خلال توكي العوامل المؤثرة في قيمة العملة الوطنية داخلياً وخارجياً والتي تنشأ نتيجة التغيرات في المستوى العام للأسعار عن طريق سعر الصرف الذي يعبر عن مستوى النشاط الاقتصادي بصورة صحيحة، كما أنها تسهم في تعجيل عملية التنمية الاقتصادية بتوفير البيئة المناسبة لتنفيذ وانجاز مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية في البلدان النامية (Mustafa, 2012: 42-43).

ثالثاً: - آلية عمل السياسة النقدية:

تستند السياسة النقدية الفعالة على نظرة شاملة تضمن توفير معلومات عن كل القطاعات الاقتصادية التي تتيح لها معرفة شاملة حول تشغيل الاقتصاد، وهذه المعرفة ستساعد السلطات النقدية باتخاذ الاجراءات الملائمة لدفع الاقتصاد نحو تحقيق الأهداف المرجوة ، ويمكن اجمالي دور السياسة النقدية في الاقتصاد (Darwish and Al-Tuwaijri:2018,6-7) من خلال تحقيق تلك الأهداف المرجوة من خلال الآتي:

- أ- إيجاد الحلول للالتزامات الاقتصادية التي قد يتعرض لها الاقتصاد القومي مثل (التضخم والانكماش).
 - ب- تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق المحافظة على القوة الشرائية للنقود من خلال التحكم في عرض النقود والطلب على النقود. ج- العمل على تقليص الفجوة في الميزان التجاري .
 - د- تطوير مساهمتها في التنمية الاقتصادية للدول النامية ايضاً.
- رابعاً: - أدوات السياسة النقدية:-

١ - الأدوات الكمية: ويقسم هذا النوع على ثلاث أدوات هي:

أ- عمليات السوق المفتوحة

هي تدخل البنك المركزي في السوق المالية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية بشكل عامة والسندات الحكومية بشكل خاصة بهدف التأثير في عرض النقود بحسب مقتضيات الظروف الاقتصادية،

ولهذا السبب نجد أن البنوك المركزية تحتفظ بكمية كثيرة من الأوراق المالية الحكومية كأوراق المالية ذات القيم المضمونة وسندات القرض العام، لذلك تعتبر سياسة السوق المفتوحة من أبرز أدوات السياسة النقدية في الأسواق الاقتصادية، فهي تمكن السلطة النقدية من إبقاء الأولوية بيدها دائما، مما يسمح لها بأن تحقق العملة الوطنية أو تستثمرها لتصليح الأخطاء النقدية في الوقت المناسب. (Barry and Siegel, 1987:251).

ب- سياسة الاحتياط القانوني:-

إن السياسة التي تستخدمها المصارف التجارية تحتفظ بحد أدنى من الأرصدة النقدية لدى المصارف المركزية بالتحكم في مقدرة المصارف التجارية على خلق الودائع وتقديم الائتمان من خلال النسبة القانونية للاحتياطي، وتزداد أهمية استخدام هذه السياسة في البلدان النامية عن طريق تخفيض هذه النسبة فإن المصرف المركزي يقوم بزيادة حجم الائتمان لمواجهة الركود الاقتصادي من خلال زيادة القاعدة النقدية وحجم الائتمان لدى المصارف التجارية (Al Hamdi, and Damad, 2011:204).

ج- سياسة سعر الصرف :-

يعتبر سعر الصرف المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي حيث يعمل على ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي عن طريق العلاقات المتبادلة ما بين العملات المختلفة للدول. واستخدام أداة سعر الصرف يتمثل من خلال سعر الفائدة، وهذا يؤدي إلى انخفاض عرض النقود وبالتالي ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة لنظيره في الخارج، ويمكن توضيح تلك العلاقة بين سعر الفائدة وسعر الصرف في زيادة الطلب على عملة دولة ما عندما يكون معدل الفائدة مرتفعاً، مما يجعل سعر صرف عملة لهذه الدولة تميل نحو التزايد فترتفع قيمتها والعكس صحيح (Al-Ghalbi, 2017:29).

د- سعر إعادة الخصم :-

ويعرف أيضا بسعر الفائدة" وهو إعادة البنك المركزي خصم الأوراق، ويعرف أيضا بأنه ذلك الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في المدى القصير (Shiha, 1985:244).

٢- الأدوات الكيفية :-

أ- سياسة الرقابة الكيفية على الائتمان:-

يتعامل المصرف المركزي مع هذه السياسة من خلال التأثير في توزيع الائتمان بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، من خلال زيادة حصة المناطق النامية على المناطق المتقدمة أكثر، فكانت سياسة إعادة سعر الخصم من السياسات التي تم استخدامها من قبل المصرف المركزي، مما يشجع على شراء الأوراق المالية التي تعود لقطاع معين دون غيره. (Ghadeer, 2010:53).

ب- الإغراء المعنوي :-

تتميز المصارف المركزية العريقة بمكانة معنوية بين مجموعة المصارف الأخرى، بحيث يمكنها من التأثير المعنوي في بقية المصارف التجارية والتضامن معها لوصول إلى سياسة ائتمانية مثل التوسع في الائتمان، ومن هنا نجد أن بعض الدول النامية تعتمد على الوسائل المعنوية المتقدمة (Ben, 2004: 125). (Ali).

الدراسات السابقة:-

دراسة (Al-Maali and others) 2018 بعنوان " أثر السياسة النقدية في حجم الائتمان المصرفي الزراعي في العراق للمدة (2000-2014)" وتوصلت دراسة البحث إلى معرفة دور سعر الفائدة والارقام القياسية للأسعار وأثره على السياسة النقدية من خلال تأثير تلك المؤشرات على حجم الائتمان المصرفي باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS)، فضلاً عن أن حجم التضخم النقدي يعد من أبرز العوامل في تأثيره على الاقراض الزراعي في العراق لكونها يفقد نسبة من أموالها نتيجة تدهور قوتها الشرائية، وإن عدم استقرار سعر الفائدة انعكس بشكل كبير على اسعار السلع الزراعية، مما يجعل الائتمان ضعيفاً خلال مدة الدراسة .
وقدم الباحثان (Farhan and Ibrahim) 2014، دراسة حول دور السياسة النقدية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي في عدد من الدول النامية (الاردن، تايلند، كوريا الجنوبية، ومصر)، كان هدفها العلاقة بين عرض النقد وسعر الفائدة على النمو الاقتصادي للمدة (1990-2010)، واستنتج البحث أن هناك علاقة عكسية بين عوامل الاستقرار النقدي مع النمو الاقتصادي، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم. وقد قدم (Al-Mashhadani) 2018، دراسة حول تحليل أثر بعض السياسات المالية والنقدية في قيمة الناتج الزراعي في دول عربية مختارة للمدة (1990-2010)، ووجد الباحث بأن تأثير السياسة المالية والنقدية في العراق كانت محدودة نتيجة لظروف الاقتصادية التي عاشها العراق، ولم تكن واضحة بعكس ما كانت عليه في مصر، لأن القطاع الزراعي في مصر له دور أكبر لقيمة الناتج المحلي الاجمالي عكس ما هو عليه في العراق ، فمن ضروري تدخل الدولة في رسم السياسات لتحسين دور الاقتصاد وبالتالي رفع مستوى أداء القطاع الزراعي. وفي دراسة (Emmanuel and other) 2015، حول علاقة تأثير السياسة النقدية وأثرها على التنمية الزراعية في نيجيريا للمدة (1986-2013) ومن خلال استخدام بيانات توصلت الدراسة إلى وجود علاقات توازنية ذات أثر إيجابي على الناتج الزراعي، وذلك من خلال زيادة المخصصات المالية للقطاع الزراعي ، وتبين ايضاً من خلال التحليل بأن أسعار الفائدة المنخفضة ذات أثر في زيادة عرض الاستثمار الذي يؤدي إلى تطور القطاع الزراعي.

المبحث الثاني

تحليل بعض الملامح الرئيسة لتطور المتغيرات النقدية والزراعية في دول العينة:

أولاً:- العراق:

١- الناتج الزراعي

إن الاقتصاد في العراق يعاني من ضعف الكفاءة في تخصيص الموارد الزراعية، مما سبب أثر على الهياكل الانتاجية الزراعية، وقد ازدادت تفاقم هذه المشكلة في الآونة الأخيرة نتيجة للهبوط المتواصل لمعدلات الانتاج في غالبية المحاصيل الزراعية، فاعتمدت على الاستيراد في سد حاجاتها المحلية لغرض مواكبة نمو الطلب الاستهلاكي من ناحية ونمو الطلب الانتاجي من ناحية أخرى (5-4: 2014, Khazaal). وبعد أحداث عام (2003) السياسات الاقتصادية التي اتخذها العراق أثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في القطاعات الاقتصادية الزراعية، وبأشهر العراق باستخدام سياسات التحول من نظام المخطط إلى نظام السوق (قوى العرض والطلب) منها إلغاء الدعم الحكومي - وإدارة سعر الصرف من خلال عمليات البيع وشراء العملات الأجنبية، وهو أحد أنماط السياسات النقدية التي تؤثر على استقرار الطلب الكلي، وثبات سعر الصرف الدينامي مقابل العملة الأجنبية ذات دافع إيجابي لزيادة القدرة على استيراد مستلزمات الانتاج الزراعي منها (الاسمدة والبذور)، وبالتالي زيادة القوة التنافسية للصادرات الزراعية وخفض العجز في الميزان التجاري في الاسواق الدولية (Ali and Baqir, 2014: 14) ويمكن توضيح ذلك من خلال جدول (1):

جدول (١): تطور مساهمة الناتج الزراعي وعرض النقود في النشاط الاقتصادي العراقي للمدة ١٩٩٠-٢٠١٧ بالأسعار الجارية. (مليون دينار)

السنة	الناتج الزراعي	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي	عرض النقود	معدل التغير في عرض النقود
١٩٩٠	٤٦١٣,٣	55927	%٨,٢٤	15359	%٢٥,٣
١٩٩٥	1378274.3	6695483	%٢٠,٥	705064	%١٩,٥
٢٠٠٠	5635053.8	٥٠٢١٣٧٠٠	%١١,٢	1728006	%١٦,٤
٢٠٠٥	7286558.3	73533598	%١٠,١	11399125	%١٢,٣
٢٠١٠	5560828.4	162064565	%٣,٤	51743489	%١٢,٨
٢٠١٧	5754367.7	225995179	%٢,٥٤	71161551	%١,٢
المعدل السنوي					
المركب					
للمدة ١٩٩٠-٢٠١٧					
	%٠,٠٨	%٠,١٢		%٠,١٣	

المصدر: اعتمدت الباحثة على بيانات الجدول من خلال الآتي:

- 1- Central Bank of Iraq, General Directorate for Statistics and Research, annual economic reports of the Central Bank of Iraq for the years (2004-2018).
- 2- Ministry of Planning and Development Cooperation, Central Statistical Organization, Iraq, annual releases for years (1995-2003-2010).
- ٣- وقد تم احتساب معدل النمو المركب : من خلال المعادلة الآتية معدل النمو = (القيمة الحالية (٢٠١٧)/القيمة السابقة (١٩٩٠))^{1/n} - ١.

من خلال الجدول (١) تبين أن مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الاجمالي تطورت مختلفة خلال مدة الدراسة بالارتفاع مرة والانخفاض مرة أخرى ، والسبب في ذلك يعود بأن هناك اهتماماً من قبل الحكومة العراقية للقطاع الزراعي من خلال تبني استراتيجية سياسات الاسعار بالنسبة للمنتجات الزراعية، ما جعله سبباً هاماً لتلبية الحاجات الغذائية وإسهامه في الصناعات الأخرى (Iraqi Economists Association, 1995:59-60). أما بالنسبة لمعدلات التغير للناتج الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي فكانت أكبر قيمة مسجلة للفترتين (١٩٩٥) و(٢٠٠٠) بنسبة (٢٠,٥% و ١١,٢%) على التوالي، وأدنى قيمة للعام (٢٠١٧) سجلت (٢,٥٤%) والسبب في انخفاضها يرجع إلى مجموع عوامل طبيعية (كالمطر وانخفاض إنتاجية كافة المحاصيل الزراعية) وإلى عوامل اقتصادية وزراعية (كالدعم المقدم للمزارعين والتأمين ضد المخاطر الزراعية) وغيرها، مما جعل نسبة مساهمته في الناتج المحلي يتراجع كما ورد في الجدول (١) . أما بالنسبة لعرض النقود في العراق فقد حصلت تغيرات في معدلات نمو عرض النقود بعد العام (١٩٩٠) باتجاه

الانخفاض خلال مدة الدراسة، والسبب هو تطبيق مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء في عام (١٩٩٥) وهذا أدى إلى انخفاض سعر الصرف الدينار العراقي مقابل العملات الاجنبية، مما حدث حالة من الركود الاقتصادي (Albitat and others, 2016:41).

٢- أما بالنسبة للمؤشرات (معدل التضخم ووسعر الصرف وسعر الفائدة):

إن الهدف الرئيس للسياسة الاقتصادية الكلية هو الحصول على معدلات تضخم منخفضة مع زيادة معدلات نمو الناتج المحلي والزراعي ولا سيما النقدية منها، وذلك لأن التضخم المرتفع يفرض قيوداً ليس فقط على النمو، وإنما على توزيع الدخل أيضاً، ومن هنا جاء آلية عمل أدوات السياسة النقدية، لأن المعنيين بالمصارف المركزية يعتقدون أن التضخم سوف يضر بالنشاط الاقتصادي (Ayyoub and others, 2011:52). ويمكن توضيح معدلات التضخم والمتغيرات الاقتصادية الأخرى من خلال الجدول (٢):

جدول (٢): تطور مؤشرات الاقتصادية لمعدل التضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٧).

السنة	معدل التضخم	سعر الفائدة %	سعر الصرف
١٩٩٠	٥١,٦	٦,١٣	4
١٩٩٥	351.3	٧,٢٥	1674
٢٠٠٠	٤,٩	7.35	1930
٢٠٠٥	٣٠,٨	٧	1472
٢٠١٠	٢,٩	6.25	1186
٢٠١٧	٠,٦	4	١٢٩٠
المعدل السنوي المركب			
للمدة ١٩٩٠-٢٠١٧			
	-٠,٠٨%	-٠,٠١%	٠,٠٥%

المصدر: اعتمدت الباحثة على بيانات الجدول من خلال الآتي:

1-Central Bank of Iraq, General Directorate for Statistics and Research, annual economic reports of the Central Bank of Iraq for the years (2004-2018).

ومن الجدول (٢) يتضح بأن معدل التضخم كان متفاوتاً خلال مدة (١٩٩٠-٢٠١٧) حيث كان التضخم هو نتيجة لزيادة الكتلة النقدية، وسجلت أدنى قيمة له في عام (٢٠١٧) حيث بلغ (٠,٦) والسبب يعود إلى انخفاض أسعار المشتقات النفطية (أسعار الوقود) فضلاً عن تحسن سعر الصرف الدينار العراقي (Central Bank of Iraq, 2011:7). ومن خلال الجدول نلاحظ أن سعر الفائدة تتطور خلال مدة الدراسة، ففي عام (١٩٩٠) قد بلغ (٤%) ، وفي عام (٢٠٠٠) بدأ البنك المركزي العراقي برفع سعر الفائدة ليصل إلى (٧,٣٥%) ليكون هذا السعر قابلاً للتغيير بحسب متطلبات السياسة النقدية، ثم انخفض سعر الفائدة في عام (٢٠١٧) ليصل إلى (٤%) وورد هذا الانخفاض استناداً إلى أهداف السياسة النقدية التي اعتمدها

سياسة البنك العراقي لغرض الحصول على الاستقرار النقدي عن طريق تشجيع النشاط الائتماني لتمويل المشاريع التنموية، أما معدل النمو السنوي المركب فقد بلغ (-0,01%). ومن خلال الجدول تبين أيضاً بأن سعر الصرف يحتل مكانة مهمة في السياسة النقدية، لأن عرض العملة المحلية يستند بالدرجة الأساسية على السياسة النقدية للدولة، بافتراض أنه كلما زاد العرض النقدي للعملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعر الصرف والعكس صحيح (Al-Halawani, 2019:21). إن محاولة البنك المركزي لانعاش العملة المحلية ورفع سعر الصرف مقابل الدولار خلال هذه المدة، إذ بلغ (1930) ديناراً في عام (2000) بعد أن كانت (1674) ديناراً عام (1995)، وإن تحقيق الاستقرار في سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار له أثر إيجابي عن طريق زيادة القدرة على استيراد مستلزمات الانتاج الضرورية للقطاع الزراعي أهمها (البذور والاسمدة) مما يسهم في رفع القدرة التنافسية للصادرات الزراعية في الاسواق العالمية، أما معدل النمو السنوي فقد بلغ (0,05%).

أولاً :- مصر

1- الناتج الزراعي

إن القطاع الزراعي المصري يسهم بدور مهم في التنمية الاقتصادية لكونه الركيزة الاساسية لتوفير أكبر قدر من الاحتياجات الغذائية وتوفير المواد الخام اللازمة لباقي الصناعات الأخرى، إلا أن القطاع الزراعي بدأ بتراجع في الآونة الاخيرة كما أن السياسات الاقتصادية في القطاع الزراعي لم تحقق النتائج المطلوبة، ولعل من أهم أسباب التراجع هو قلة الموارد المتاحة وانخفاض كفاءة استخدام الموارد الزراعية (Hariri, 2012:141-142). إذ انخفضت نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي من (4,11%) في عام (1995) إلى نحو (1,32%) عام (2010)، ويرجع السبب ارتفاعه في عام (2017) إلى (19,9%)، هو الزيادة في الانتاج الزراعي من خلال استخدام الاساليب جديدة فضلاً عن السياسات المشجعة والداعمة للقطاع الزراعي، أما معدل النمو السنوي للناتج الزراعي فقد بلغ (0,06%) خلال مدة الدراسة، أما بالنسبة لعرض النقود في مصر، فقد حدثت تغيرات في معدلات نموها نحو الارتفاع بعد عام (1995) خلال مدة الدراسة، والسبب يعود إلى ان السلطة النقدية في البنك المركزي تحولت من استخدام أدوات سياسة نقدية مباشرة إلى استخدام أدوات غير مباشرة كتخفيض نسبة الاحتياط القانوني والذي أدى بدوره إلى ارتفاع مستوى الاستثمار الاجنبي في الاقتصاد المصري، إذ تراوح معدل التغيير في عرض النقود (23,4%) في عام (2017). ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (3) الآتي:

جدول (٣): تطور مساهمة الناتج الزراعي وعرض النقود في النشاط الاقتصادي المصري للمدة ١٩٩٠-٢٠١٧ بالأسعار الجارية. (مليون جنيه)

السنة	الناتج الزراعي	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي	عرض النقود	معدل التغير في عرض النقود
١٩٩٠	3675	100157.5	3.66%	14856	١٠,٤%
١٩٩٥	8806	٢١٤١٨٥	٤,١١%	15977	١٠,٢%
٢٠٠٠	15093	٣٣٢٥٤٤	٤,٥٣%	52517	٧,٥%
٢٠٠٥	12545	٥٨١١٤٤	٢,١٥%	89685	١٥,٥٦%
٢٠١٠	17325	١٣٠٩٩٠٦	١,٣٢%	214040	٨,٦%
٢٠١٧	338768	١٦٩٨٥٧٨	١٩,٩%	707427	٢٣,٤%
المعدل السنوي المركب للمدة ١٩٩٠-٢٠١٧	٠,٠٦%	٠,٠٣%		٠,٠٧%	

المصدر: اعتمدت الباحثة على بيانات الجدول من خلال الآتي:

- 1- Ministry of Planning, Economic and Social Development Plan, Central Bank of Egypt, Cairo, separate numbers.
- 2- The Central Authority The Central Agency for Public Mobilization and Statistics and the Central Bank of Egypt.

٢- أما بالنسبة للمؤشرات (معدل التضخم وسعر الصرف وسعر الفائدة):

يحتل الاقتصاد المصري المركز الثاني اقتصادياً في الوطن العربي، لكونه يعد واحداً من أكثر اقتصاديات انتشاراً وتنوعاً، إذ يشارك قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات بنسب متقاربة من الناتج الاجمالي، ويمكن توضيح بعض المؤشرات الاقتصادية من خلال الجدول (٤):

جدول (٤): تطور مؤشرات الاقتصادية لمعدل التضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف في مصر للمدة (١٩٩٠-٢٠١٧)

السنة	معدل التضخم	سعر الفائدة %	سعر الصرف
١٩٩٠	16.7	19.1	2.718
١٩٩٥	15.7	16.5	3.391
٢٠٠٠	2.7	13.2	3.472
٢٠٠٥	4.9	13.1	5.79
٢٠١٠	13.1	11.9	5.635
٢٠١٧	13.9	12.9	8.343

المعدل السنوي المركب للمدة ١٩٩٠-٢٠١٧ %0.003 %0.007 %0.01

المصدر: اعتمدت الباحثة على بيانات الجدول من خلال الآتي:

1- The Central Authority The Central Agency for Public Mobilization and Statistics and the Central Bank of Egypt.

إن مسار معدل التضخم يتسم بالانخفاض التدريجي خلال مدة الدراسة، فبعد أن كان هذا المعدل يبلغ (١٦,٧) في عام (١٩٩٠)، نجده انخفض في عام (٢٠٠٥) ليصل إلى (٤,٩)، وإن السبب في الانخفاض في معدلات التضخم في مصر يعود إلى السياسات الاقتصادية ضمن برامج الإصلاحات التي قامت بها الحكومة المصرية، وإن هذا الانخفاض سوف يؤدي إلى تحفيز صادرات المنتجات الزراعية الذي بدوره يؤدي إلى توظيف عوائد هذه الصادرات في مجال الاستثمار، وبالتالي زيادة الناتج الزراعي، أما في (٢٠١٠) ارتفع معدل التضخم إلى (١٣,١) بسبب ارتفاع أسعار النفط وأسعار المواد الغذائية المستوردة (Kitan, 2012:6). وإن أهمية سعر الصرف تأتي بصورة مباشرة على أسعار السلع والخدمات، مما يؤثر على معدل التضخم السائد في الاقتصاد، وبالتالي على الأسعار النهائية، ونلاحظ من الجدول (٤) بأن سعر الصرف كان ثابتاً نسبياً في المدة (١٩٩٠-٢٠١٠) بسبب سيطرة الدولة على أسعار الصرف، وذلك لأن انخفاض سعر الصرف الجنيه المصري بشكل خاص سيؤثر على القطاع الزراعي، وبالتالي زيادة الناتج الزراعي، فيما يخص سعر الفائدة، فهناك تراجع مستمر من (١٩,١) عام (١٩٩٠) إلى (١١,٩) في عام (٢٠١٠) والذي انعكس بشكل إيجابي في استقرار أسعارها الحقيقية بفضل تراجع معدلات التضخم للمدة نفسها.

المبحث الثالث

التحليل الكمي لفعالية السياسة النقدية وأثرها على الناتج الزراعي في العراق ومصر بناء وتوصيف
الأنموذج

من خلال الدراسة سنقوم ببناء أنموذج يوضح مدى العلاقة بين نمو الناتج الزراعي بالعديد من متغيرات السياسة النقدية، وهي عرض النقود ومعدل التضخم وسعر الصرف وسعر الفائدة خلال مدة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١٧)، والتي يمكن التعبير عنها باستخدام العلاقة الدالية الآتية :

$$Y=f(x_1, x_2, x_3, x_4)$$

إذ إن :

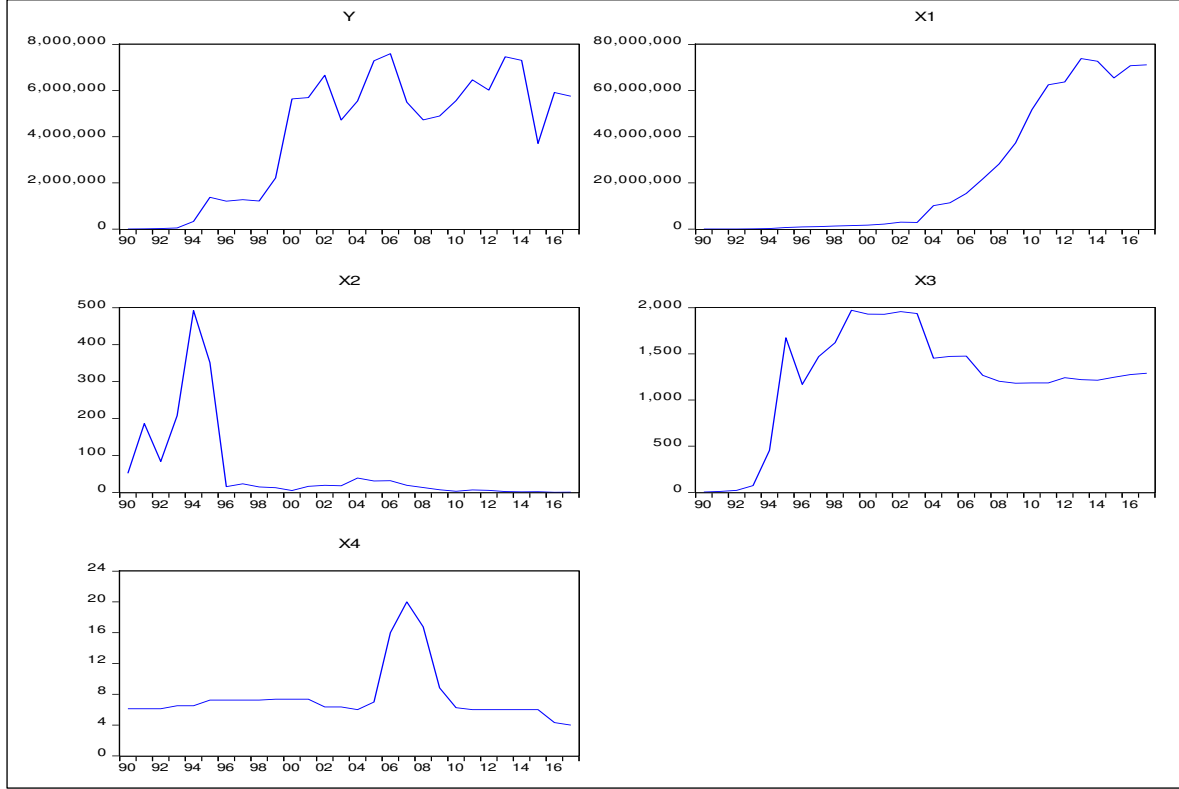
Y = الناتج الزراعي (والذي يمثل المتغير التابع) مع بقية المتغيرات المستقلة وهي X_1 = عرض النقد و X_2 = معدل التضخم و X_3 = سعر الصرف و X_4 = سعر الفائدة) .

ومن أجل قياس فعالية السياسة النقدية في تأثيرها على الناتج الزراعي في كل من (العراق ومصر) سيتم استخدام (أنموذج الانحدار الذاتي لإبطاء الموزع) Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) وهو أحد نماذج تحليل السلاسل الزمنية حيث يجمع المتغيرات الإبطاء كمتغيرات داخلية مع متغير خارجي آخر في السلسلة الزمنية، إذ يتم دمج نماذج الانحدار الذاتي ونماذج فترات الإبطاء الموزعة ومن خلالها ستكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمتها. وكذلك اختبار الحدود والتكامل المشترك للعلاقات الطويلة والقصيرة الأجل، ومن مميزات أنه يمكن تطبيقه سواء كانت متغيرات المستخدمة في البحث متكاملة من الرتبة $I(0)$ أو متكاملة من الرتبة $I(1)$ أو مزيج من كليهما. وللتأكد من استقرار السلاسل الزمنية لكل متغيرات البحث من (العراق و مصر) وسوف يتم استخدام الطرق الآتية:

١- العراق :

أولاً: يتم رسم السلسلة الزمنية لمتغيرات البحث في العراق للتأكد من استقراريتها من خلال الشكل البياني (١) باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews.١٠) الموضح أدناه:

الشكل (١) يوضح الاتجاه الزمني لمتغيرات البحث في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٧).



المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews.١٠).

يتبين من خلال الشكل (١) بأن اتجاه السلسلة الزمنية في العراق غير مستقرة عند المستوى بوجود حد ثابت، مما يتطلب إجراء العديد من الاختبارات للتأكد من مدى استقرار هذه المتغيرات.

ثانياً: اختبار جذر الوحدة

يهدف هذا الاختبار التأكيد من استقرار السلسلة الزمنية وتحديد رتبة التكامل المشترك لجميع متغيرات البحث، وللتأكد من استقرار السلسلة الزمنية وخلوها من جذر الوحدة تم استخدام اختبار فليبس بيرون (PP) وهذا الاختبار يعمل على حساب جذر الوحدة، ومن ثم يحوله إحصائياً للتخلص من الارتباط الذاتي ومن خلال الجدول (٥) اختبار جذر الوحدة نستنتج الآتي:

جدول (٥) اختبار جذر الوحدة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
At Level						
		Y	X1	X2	X3	X4
With Constant	t-Statistic	-1.7049	-0.0267	-1.5296	-3.6243	-1.9711
	Prob.	0.4232	0.9515	0.5107	0.0088	0.2983
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0829	-2.9252	-2.4324	-1.9072	-1.8730
	Prob.	0.5435	0.1638	0.3593	0.6368	0.6538
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.2317	0.7939	-1.3953	-0.1028	-0.7097
	Prob.	0.5983	0.8813	0.1496	0.6437	0.4044
At First Difference						
		d(Y)	d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(X4)
With Constant	t-Statistic	-7.3031	-3.1954	-5.7335	-5.5060	-4.8493
	Prob.	0.0000	0.0258	0.0000	0.0000	0.0002
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.2893	-3.2950	-5.6761	-5.8071	-4.8652
	Prob.	0.0000	0.0782	0.0001	0.0001	0.0013
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.2801	-2.7083	-5.7932	-5.4471	-4.9005
	Prob.	0.0000	0.0077	0.0000	0.0000	0.0000

Notes:
a: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews.١٠).

إن نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير التابع والمستقلة في النموذج ، تبين بان المتغيرات تكون ساكنة عند الفرق الأول من الاختبار ((Unit Root Test Table (PP))، وبأنها مستقرة سواء بوجود قاطع (With Constant) أو قاطع واتجاه عام (With Constant & Trend) بالاعتماد على قيمة Prob وهي أقل من (5%) مما يدل على سكون المتغيرات وبالتالي إمكانية تطبيق أنموذج ARDL.

ثالثاً. نتائج تطبيق أنموذج ARDL لبيانات البحث

بعد تقدير أنموذج التكامل المشترك على وفق منهجية ARDL تبين أن الاختبارات الإحصائية تشير إلى معنوية الأنموذج المقدر من خلال معامل التحديد R^2 والذي يفسر بان (٩١%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الناتج الزراعي) نتيجة للتغير في المتغيرات المستقلة وان (٩%) هي متغيرات أخرى خارج الأنموذج .

جدول (٦) نتائج تطبيق أنموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	0.823167	0.076032	10.82663	0.0000
X1	0.113230	0.033328	3.397466	0.0014
X1(-1)	-0.109753	0.034025	-3.225620	0.0023
X2	-72.53926	1239.065	-0.058544	0.9596
X3	599.4171	262.8003	2.280884	0.0270
X4	-42939.25	3600.64	-1.192736	0.2388
C	183407.5	466459.2	0.393191	0.6959
R-squared	0.911160	Mean dependent var		4151356.
Adjusted R-squared	0.900055	S.D. dependent var		2627633.
S.E. of regression	830702.0	Akaike info criterion		30.21634
Sum squared resid	3.31 E+13	Schwarz criterion		30.47182
Log likelihood	-823.9494	Hannan-Quinn criter.		30.31514
F-statistic	82.04953	Durbin-Watson stat		2.172952
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews.١٠).

أظهرت النتائج الجدول (٦) بأن عرض النقود يؤثر طردياً ومعنوياً في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أن زيادة عرض النقود بوحدة واحدة، يؤدي إلى ارتفاع قيمة الناتج المحلي الزراعي الإجمالي بمقدار (0.11%) عند مستوى معنوية (5%). ومن نتائج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة التضخم كان غير معنوي، أي إن التضخم لا يؤثر في الناتج الزراعي في العراق، أن بمعنى ارتفاع الاسعار سيؤدي إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج، مما يصعب على المزارعين ذوي الدخل المنخفضة في العراق من قدرتهم على زيادة انتاجهم، وبالتالي حدوث انخفاض في قيمة الناتج الزراعي. في حين إن سعر الصرف يرتبط بعلاقة طردية ومعنوية مع الناتج الزراعي الإجمالي، وهذا يعني أن زيادة سعر الصرف بوحدة واحدة، يؤدي إلى زيادة قيمة الناتج المحلي الزراعي الإجمالي بمقدار (٥٩٩) مليون دينار وعند مستوى معنوية (5%). ويرتبط سعر الفائدة بعلاقة عكسية ولكنها غير معنوية مع الناتج الزراعي الإجمالي أي إن سعر الفائدة لا يؤثر في الناتج الزراعي وليس له أهمية في العراق.

رابعاً. اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل (التكامل المشترك)

يبين الجدول (٧) نتائج اختبار التكامل المشترك والذي يمثل العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات البحث، تم استخدام اختبار (F- Bounds Test) ومن خلال هذا الاختبار بلغت قيمة (F)

الإحصائية (٢,٣٨) وهي أكبر من القيمة الجدولية والبالغة (٣,٤٩) عند مستوى معنوية (٥%) مما يدل على عدم وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات البحث.

الجدول (٧) نتائج اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل في العراق لمتغيرات البحث للمدة (١٩٩٠-٢٠١٧)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	2.383340	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Finite Sample: n=55				
Actual Sample Size	55	10%	2.345	3.28
		5%	2.763	3.813
		1%	3.738	4.947

خامسا: الاختبارات التشخيصية

ومن نتائج الجدول (٨) أظهرت النتائج الاختبارات القياسية الضرورية إلى عدم وجود أي مشاكل قياسية مؤثرة على دقة النتائج وبحسب دلالة اختبار (ARCH) وإحصائية (F-Test) أظهرت النتائج عدم وجود مشكلة تجانس تباين الخطأ. ويتبين أيضا بان نتائج الأتمودج بحسب اختبار (LM) وإحصائية (F-Test) إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي كما هو موضح في الجدول (٨):

جدول (٨) الاختبارات التشخيصية

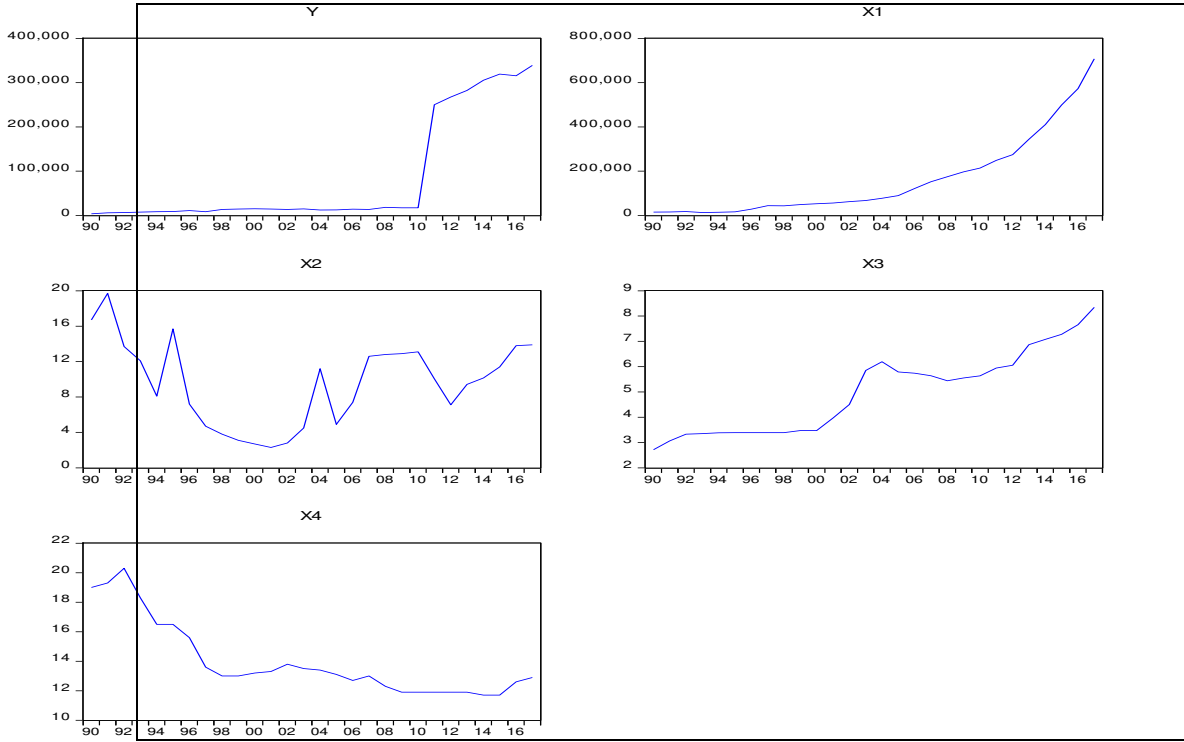
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.253516	Prob. F(2,46)	0.7771
Obs*R-squared	0.599625	Prob. Chi-Square(2)	0.7410
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.347586	Prob. F(1,52)	0.5580
Obs*R-squared	0.358558	Prob. Chi-Square(1)	0.5493

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews.١٠).

٢- مصر:

أولاً: يتم رسم السلسلة الزمنية لمتغيرات البحث في مصر للتأكد من استقراريتها من خلال الشكل البياني (٢) باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews.١٠) الموضح فيما يأتي:

الشكل (٢) يوضح الاتجاه الزمني لمتغيرات البحث في مصر للمدة (١٩٩٠-٢٠١٧).



المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews.١٠)

يتبين من خلال الشكل (٢) بأن اتجاه السلسلة الزمنية في مصر أيضا غير مستقر عند المستوى وبوجود حد ثابت، مما يتطلب إجراء العديد من الاختبارات للتأكد من مدى استقرار هذه المتغيرات.

ثانيا: اختبار جذر الوحدة: يهدف هذا الاختبار التأكيد من استقرار السلسلة الزمنية وتحديد رتبة التكامل المشترك لجميع متغيرات البحث، وللتأكد من استقرار السلسلة الزمنية وخلوها من جذر الوحدة تم استخدام اختبار فليبس بيرون (PP) وهذا الاختبار يعمل على حساب جذر الوحدة، ومن ثم يحوله إحصائيا للتخلص من الارتباط الذاتي ومن خلال الجدول (٩) اختبار جذر الوحدة نستنتج الآتي:

جدول (٩) اختبار جذر الوحدة

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)						
At Level		Y	X1	X2	X3	X4
With Cons...	t-Statistic	0.1512	13.3628	-2.1635	0.3291	-2.0921
	Prob.	0.9668	1.0000	0.2217	0.9778	0.2486
		n0	n0	n0	n0	n0
With Cons...	t-Statistic	-1.4088	3.8297	-1.9818	-1.8792	-0.9288
	Prob.	0.8475	1.0000	0.5981	0.6518	0.9450
		n0	n0	n0	n0	n0
Without C...	t-Statistic	0.9127	17.3448	-0.9977	2.7635	-1.8187
	Prob.	0.9014	1.0000	0.2819	0.9983	0.0659
		n0	n0	n0	n0	*
At First Difference						
		d(Y)	d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(X4)
With Cons...	t-Statistic	-7.4947	-9.2842	-7.4258	-8.3613	-7.5790
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***
With Cons...	t-Statistic	-7.6836	-12.1112	-8.0456	-8.4215	-8.0236
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***
Without C...	t-Statistic	-7.2801	-7.8366	-7.5066	-7.5449	-7.3639
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews.١٠)

إن نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير التابع والمستقلة في الأنموذج ، تبين بان المتغيرات تكون ساكنة عند الفرق الأول من الاختبار (Unit Root Test Table (PP))، وبأنها مستقرة سواء بوجود قاطع (With Constant) أو قاطع واتجاه عام (With Constant & Trend) بالاعتماد على قيمة Prob وهي أقل من (5%) مما يدل على سكون المتغيرات وبالتالي إمكانية تطبيق الأنموذج ARDL.

ثالثاً. نتائج تطبيق أنموذج ARDL لبيانات البحث في مصر : بعد تقدير أنموذج التكامل المشترك على وفق منهجية ARDL ، تبين أن الاختبارات الإحصائية تشير إلى معنوية الأنموذج المقدر من خلال معامل التحديد R^2 والذي يفسر بأن (٩٤%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الناتج الزراعي) نتيجة للتغير في المتغيرات المستقلة، و (٦%) هي متغيرات أخرى خارج الأنموذج كما في الجدول (١٠).

جدول (١٠) نتائج تطبيق نموذج ARDL لبيانات مصر

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	0.845298	0.088277	9.575571	0.0000
X1	0.118340	0.079858	1.481877	0.1448
X2	-114.6436	1381.538	-0.082983	0.9342
X3	-1163.281	6822.931	-0.170496	0.8653
X4	-887.5499	3391.417	-0.261705	0.7946
C	17867.70	62404.26	0.286322	0.7758
R-squared	0.942740	Mean dependent var	84658.07	
Adjusted R-squared	0.936897	S.D. dependent var	126139.8	
S.E. of regression	31686.73	Akaike info criterion	23.66785	
Sum squared resid	4.92E+10	Schwarz criterion	23.88683	
Log likelihood	-644.8659	Hannan-Quinn criter.	23.75253	
F-statistic	161.3485	Durbin-Watson stat	1.892222	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews.١٠) أظهرت النتائج الجدول (١٠) بأن عرض النقود يؤثر طردياً ومعنوياً في الناتج الزراعي الإجمالي، وهذا يعني أن زيادة عرض النقود بوحدة واحدة، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع قيمة الناتج المحلي الزراعي الإجمالي بمقدار (0.11%) عند مستوى معنوية (5%) وذلك من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها مصر. ومن نتائج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة التضخم كان غير معنوي، أي إن التضخم لا يؤثر في الناتج الزراعي في مصر، أي إن سبب ارتفاع الاسعار يعود إلى ارتفاع أسعار النفط وأسعار المواد الغذائية خلال مدة الدراسة، مما أدى إلى حدوث انخفاض في قيمة الناتج الزراعي. في حين إن سعر الصرف يرتبط بعلاقة عكسية ومعنوية مع الناتج الزراعي الإجمالي، وهذا يعني أن زيادة سعر الصرف بوحدة واحدة، فإن ذلك يؤدي إلى خفض قيمة الناتج المحلي الزراعي الإجمالي بمقدار (١١٦٣) مليون دينار وعند مستوى معنوية (5%). ويرتبط سعر الفائدة بعلاقة عكسية ولكنها غير معنوية مع الناتج الزراعي الإجمالي، أي إن سعر الفائدة لا يؤثر في الناتج الزراعي وليس له أهمية في مصر نتيجة للسياسات الائتمانية التي اتخذتها مؤسسات الاقراض وعدم استثمار تلك القروض مما أثرت على إنتاجية الزراعة في مصر.

رابعاً. اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل (التكامل المشترك)

يبين الجدول (١١) نتائج اختبار التكامل المشترك والذي يمثل العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات البحث، تم استخدام اختبار (F- Bounds Test) ومن خلال هذا الاختبار بلغت قيمة (F) الإحصائية (1.13) وهي أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (5%) مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات البحث.

الجدول (١١) نتائج اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل في مصر لمتغيرات البحث للمدة (١٩٩٠-٢٠١٧)

Null Hypothesis: No levels relationship F-Bounds Test				
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
Asymptotic: n=1000				
3.09	2.2	10%	1.130498	F-statistic
3.49	2.56	5%	4	k
3.87	2.88	2.5%		
4.37	3.29	1%		
Finite Sample: n=55				
3.28	2.345	10%	55	Actual Sample Size
3.813	2.763	5%		
4.947	3.738	1%		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews.١٠).

خامسا: الاختبارات التشخيصية

ومن نتائج الجدول (١٢) أظهرت نتائج الاختبارات القياسية الضرورية عدم وجود أي مشاكل قياسية مؤثرة على دقة النتائج وبحسب دلالة اختبار (ARCH) وإحصائية (F-Test) أظهرت النتائج عدم وجود مشكلة تجانس تباين الخطأ. ويتبين أيضا بأن نتائج الأنموذج بحسب اختبار (LM) وإحصائية (F-Test) إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي كما هو موضح في الجدول (١٢):

جدول (١٢) الاختبارات التشخيصية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.597614	Prob. F(2,47)	0.5542
Obs*R-squared	1.363985	Prob. Chi-Square(2)	0.5056
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.005434	Prob. F(1,52)	0.9415
Obs*R-squared	0.005642	Prob. Chi-Square(1)	0.9401

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews.١٠)

الاستنتاجات:

١- إن اتجاهات السلسلة الزمنية كانت غير مستقرة لجميع متغيرات البحث في كل من العراق ومصر، ومن نتائج اختبار جذر الوحدة تبين بأن المتغيرات أصبحت ساكنة عند الفرق الأول من الاختبار.

- ٢- من نتائج تطبيق نموذج (ARDL) باستخدام اختبار جذر الوحدة في المدى القصير تبين بأن المتغيرات تكون ساكنة عند الفرق الأول من الاختبار (PP) ، وبأنها مستقرة سواء بوجود قاطع أو قاطع واتجاه عام بالاعتماد على قيمة Prob و بعد تطبيق نتائج نموذج التكامل المشترك في المدى القصير تبين معنوية الأتمودج من خلال معامل التحديد والذي يفسر (٩١%) و (٩٤%) من التغيرات الحاصلة في الناتج الزراعي نتيجة للتغير في المتغيرات المستقلة لكل من العراق ومصر على التوالي.
- ٣- تبين من خلال نتائج البحث بأن الناتج الزراعي يتأثر بمتغيرات السياسة النقدية سواء أكان في المدى القصير والطويل.
- ٤- أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك للعلاقات التوازنية طويلة الأجل باستخدام اختبار (F-Bounds Test) عدم وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين متغيرات البحث لدول العينة،
- ٥- استنتج البحث أيضا من خلال الاختبارات القياسية إلى عدم وجود مشكلة التباين والارتباط الذاتي من خلال استخدام اختبار (ARCH) واختبار (LM) خلال مدة البحث.

التوصيات:

- ١- ضرورة إيجاد الأدوات المناسبة والملائمة لغرض إدارة السياسة النقدية ورفع مستوى أداء القطاعات الاقتصادية وبالأخص القطاع الزراعي بهدف تحقيق الاستقرار المناسب والحد من الضغوطات التضخمية.
- ٢- دعم أسعار المحاصيل الزراعية المحلية ومقارنتها مع الاسواق العالمية سوف يشجع المنتجين المحليين على زيادة إنتاجهم وتكثيفه.
- ٣- ضرورة الاعتماد على مصادر الدخل المتنوعة وتقليل الاعتماد على صادرات النفط، لأن ذلك سوف يساعد على استقرار أسعار الصرف مقابل العملات الاجنبية.

المصادر:

- Abdul-Razzaq, Naziru and al-Tayyib, Daoudi (2014), Monetary Policy Between Flexibility and Understanding the Balance in the balance of Islamic Economy, Economic and Administrative Research, No. (15): 338-339.
- Agamia, Mohamed Abdel-Ghurair (2009) "Money and Banking", Al-Maaref Library, Alexandria, Egypt: 262-263.
- Albitat, Kazem Ahmed and others (2016), The reality of the investment environment in Iraq and the way of advancement, Journal of Administration and Economics, Volume (5), No. (17): 41.
- Al-Ghalbi, Abdul-Hussein Jalil (2017), Foreign Exchange Rate Policy and Dual Shock in the Iraqi Economy, Journal of Monetary and Financial Studies, Special Issue of the Third Annual Conference of the Central Bank of Iraq: 29.
- Al-Halawani, Kholoud Muhammad (2019), The Impact of Exchange Rate Fluctuations on Palestinian Local Inflation (US Dollar vs. Sheqel), Applied Study 1996-2016, Master Thesis, alkhailil University, Palestine: 21.

- Ali, Rahman Hassan and Baqir, Hassan Yahya (2014), the strategic dimensions of economic reform policies and their implications for the agricultural sector in Iraq for the period (1987-2010), Master Thesis submitted by Wasit University, College of Administration and Economics: 14.
- Al-Maali, Ali Jaber and others (2018), the effect of monetary policy on the size of agricultural bank credit in Iraq for the period (2000-2014), Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume (8), No. (1).
- Al-Mashhadani, Ahmed Hashem (2018), an analysis of the impact of some financial and monetary policies on the value of agricultural output in selected Arab countries for the period (1990-2010), a comparative study, Al-Rafidain Agriculture Journal, Volume (46), No. (1).
- Al-Tuwaijri, Nagham Abbas and Darwish, Hussein Deccan (2018), bank credit and its role in transferring the impact of monetary policy to economic activity in Iraq for the period (2003-2015), Journal of the College of Administration and Economics for Economic and Administrative Studies, Volume (10), No. (1): 6-7.
- Audua Emmannel , davisojima J.P, Osmond N.O , 2015, International Journal of Academic Research in Progressive Education and Development, Vol(4),No(3).
- Ayyoub, Muhamad and Chaudhry, Imrans, Farooq (2011) "Dose Inflation Affect Economic Growth, the Case of Pakistan, Pakistan Journal of Social Sciences, Vol (31), No (1):52.
- Barry and Siegel (1987), Money, Banking, and Economy, translated by Taha Abdullah Mansour, Abdel Fattah Abdel Rahman, The Mars Publishing House, Riyadh: 251.
- Ben Ali, Bulgroz (2004), lectures on monetary theories and policies, University Press Office: 125.
- Central Bank of Iraq, General Directorate for Statistics and Research, annual economic reports of the Central Bank of Iraq for the years (2004-2018).
- Damad, Jalil Shiaan and Al-Hamdi, Aqeel Abed Muhammad (2011), The Impact of Monetary Policy on the Balance of Payments / The American Economy A Case Study, Journal of Economic Sciences, No. (27), Volume (7): 204.
- Farhan, Saadoun and Ibrahim, Thabet Khalil (2014), Monetary Stability and Its Impact on Economic Growth in a Number of Developing Countries for a Period (1990-2010), University of Kirkuk Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume (4), No. (2).
- Ghadeer, Haifa Ghadeer (2010), fiscal and monetary policy and its developmental role in the Syrian economy, Ministry of Culture, Syrian Book Authority, Damascus: 52-53.
- Hariri, Izzat Sabra Ahmed (2012), An Analytical study of the efficiency of agricultural investment in the Arab Republic of Egypt, Journal of Agricultural Sciences, No. (43), volume (3): 141-142.
- Ibrahim, Amal Ali (2019), The Role of Monetary Policy in Achieving the Objectives of Economic Policy in Egypt Using a Square as the Magic Role, Madinah Higher Institute of Management and Technology, Volume (20), Issue (3): 118-154.
- Iraqi Economists Association, Human Development Report / 1995, Planning Commission, Central Statistical Organization, separate years: 95-60.
- Khazaal, Mowaffaq (2014), "Agricultural Price Policy between Requirements for Production Growth and Correcting Imbalance in Crop Structure (Standard Study), Baghdad University College for Economic Sciences, No. (40): 4-5.

- Kitan, Hussein Ali (2012), Economic Reform and the Requirements of Economic Development in Selected Arab Countries, Master Thesis submitted to Wasit University, College of Administration and Economics, Wasit.
- Ministry of Planning and Development Cooperation, Central Statistical Organization, Iraq, annual releases for years (1995-2003-2010).
- Ministry of Planning, Economic and Social Development Plan, Central Bank of Egypt, Cairo, separate numbers.
- Mustafa, Ahmed Farid and Mr. Hassan, Suhair Muhammad (2000), Monetary Policy and the International Dimension of the Euro, Alexandria, University Youth Foundation: 39.
- Mustafa, Ahmed Farid (2012), Monetary Policy, University Youth Foundation, Cairo, Egypt: 42-43.
- Shiha, Mustafa Roushdy (1985), Monetary and Banking Economics, University Publishing House, Cairo: 244.
- The Central Authority the Central Agency for Public Mobilization and Statistics and the Central Bank of Egypt.
- The Republic of Iraq, the Central Bank of Iraq, the General Directorate of Statistics, the annual report, 2010: 27.
- Yahya and wedaad Younis (2001), "Critical Theory (Theories, Institutions, Politics), Al-Mustansiriya University: 129.